دراسة تحليلية لإدارة إيرادات النفط العراقي مع الاشارة الى النموذج النرويجي

ياسين عبد صالح
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة العراقية
yaseenabid390@gmail.com

سعد حسن علي
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة العراقية
sa679798@gmail.com

الخلاصة:

لنجاح تنمية العوائد النفطية وتفعيلها يتطلب ان تكون هناك مجموعة من المقومات وابرزها توفر الامن والاستقرار السياسي والاقتصادي ووضوح الرؤية السياسية والاقتصادية للحكومة العراقية والشفافية في ادارة الموارد الاقتصادية سواء الايرادات النفطية ام غير النفطية والاعلان عن تخصيصات كل وزارة وأوجه هذا التخصيص ومجالاته بالاضافة الى تشكيل لجان للاشراف على الانفاق في مجالات الاستثمار او الاعمار او أي مجال آخر واخضاع اعمال هذه اللجان الى الاشراف والمراقبة والتدقيق و تشجيع الاستثمارات النفطية وفق شروط لا تخل بسيادة ومصلحة البلد مثل الاعفاءات الضريبية الكلية او الجزئية والسماح بتحويل المتحقق من الارباح خارج البلد وفق حدود متفق عليها وكذلك من المناسب اتباع نموذج النرويج في خلق الصندوق السيادي والتي تعتبر تجربة تنموية رائدة في إدارة الإيرادات النفطية مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الاقتصاد العراقي ما زال بحاجة إلى الاستمرار في بناء البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري من تعليم وصحة وخلق للوظائف.

الكلمات المفتاحية :الإيرادات النفطية،الدولة الريعية، صندوق الثروة السيادية، الاحتياطي النفطي

An Analytical Study of the Management of Iraq's Oil Revenues With Reference to the Norwegian Model

Yasin Abed Salh
College of Administration and Economics \ Al-Iraqia University

Saad Hassan Ali
College of Administration and Economics \ Al-Iraqia University

Abstract

The success of the development of oil revenues and activation requires that there be a set of elements and the most prominent provide security and political and economic stability and clarity of political and economic vision of the Iraqi government and transparency in the management of economic resources, whether oil or non-oil revenues, the announcement of the allocations of each ministry and the aspects of this allocation and areas in addition to the formation of committees to oversee spending in the fields of investment or reconstruction or any other field, subject the work of these committees to oversee, control and audit and encourage oil investments in accordance with conditions that do not prejudice the sovereignty and interest of the country, such as tax exemptions total or partial, allow the transfer of profits realized outside the country according to agreed limits. It is also appropriate to follow Norway's model in establishing a sovereign fund which considered as leading development experience in oil revenue management taking into account that the Iraqi economy still needs to continue to build infrastructure, development human capital through education, health and job creation .

Key words: Oil revenue, The Rentier State, Sovereign Wealth Fund, Oil Reserve.

المقدمة

إن صدمة هبوط الإيرادات النفطية كانت مفاجئة لمعظم البلدان النفطية، وبالخصوص العراق؛ كونه يخوض حربا داخلية مع تنظيم "داعش"، فضلا على ملفات إعادة إعمار المناطق التي شهدت معارك، ومد يد العون للمهجرين، وتوفير مبالغ وسلع وخدمات تسهم في التخفيف من معاناتهم، كل ذلك يتطلب تمويلا مفتوحا لا خطة تقشفية. حيث يواجه العراق "صدمة مزدوجة" تتمثل في هجمات تنظيم "داعش"، والهبوط الذي تشهده أسعار النفط على مستوى العالم. وعلى الرغم من تقهقر جماعات "داعش" ، يبدو أن الصراع سيظل مستمرا لأمد غير قصير. ولهذه الهجمات تأثير بالغ على الاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنية التحتية والأصول، وتعطيل حركة التجارة، وإعاقة الحصول على الوقود والكهرباء، وإحداث تراجع في ثقة المستثمرين. وجاء انهيار أسعار النفط العالمية ليفاقم التوترات الناجمة عن هجمات تنظيم "داعش"، وينشئ تعقيدات أمام الجهود المبذولة للتعامل معها. فنظرا لإيرادات تصدير النفط التي تشكل أكثر من 95% من مجموع الإيرادات الحكومية، يظل العراق معرضاً بشكل دائم لأثر تقلبات أسعار النفط. وقد بدأ تراجع أسعار النفط يخفِّض الإيرادات الحكومية بالفعل (ويشكل عبئا على الاقتصاد من خلال تراجع الإنفاق الحكومي)، بينما يتزايد الإنفاق على المتطلبات الأمنية والإنسانية الناشئة عن التوتر الأمني في البلد. لقد وصل العراق إلى نهاية الطريق في سياسة الاقتصاد الريعي والاعتماد المفرط على الايراد النفطي في كل شيء. وجاء الهبوط في أسعار النفط بمثابه المنذر بالخطر الذي يهدد كيان البلاد وبالتالي يدعو إلى أنتهاج أستراتيجية اقتصادية تتبنى عملية التنمية المستدامة والخروج من نفق اللعنة النفطية. علماً بأن العراق يمتلك كل المقومات اللازمة للتحول والنهوض من خلال توافر الطاقات البشرية والخبرات والاحتياطات النفطية والغازية وغيرها. وذلك يستلزم بالضرورة بناء استراتيجية جديدة للتنمية البشرية قادرة على النهوض والتقدم وأصلاحات جذرية في العملية السياسية وتشريع القوانين اللازمة لتشجيع الاستثمار والقطاع الخاص.

1. **مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث بمعاناة العراق من تذبذب ايرادات ثروته النفطية المؤثرة بشكل كبير على الموازنة العامة والانفاق الحكومي، وما تخلقه من تداعيات وازمات متكررة على واقعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

2. **أهمية البحث**

تظهر اهمية البحث في تحديد السبل اللازمة لتعظيم ايرادات الثروة النفطية التي تعد العمود الفقري للاقتصاد العراقي.

3. **أهداف البحث**

أ. تحديد الايرادات النفطية ودورها في التنمية الاقتصادية.

ب. كيفية إدارة الايرادات والامكانات النفطية التي يمتلكها العراق والظروف الاستثنائية التي يعيشها ومقارنة ذلك مع التجربة النرويجية للوصول الى افضل السبل من اجل زيادة الايرادات النفطية.

4. **فرضية البحث**

يمتلك العراق ثروة نفطية هائلة وعليه الاستفادة من هذه الثروة من اجل بناء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وإن الزيادات المستهدفة لرفع مستويات الانتاج خلال السنوات العشر المقبلة تعني ان الهدف هو مضاعفة العوائد المتوقعة من تصدير النفط الخام وتحقيق معدلات نمو تنمية مستدامة ، هل سيتحقق ذلك؟

5. **هيكلية البحث**

ضمن ما تعكسه فرضية البحث والاهداف المطلوب تحقيقها فان هيكلية البحث تمثلت بالمبحث الاول عن أهمية الايرادات النفطية ودورها في التنمية المستدامة والمبحث الثاني عن حقيقة الايرادات النفطية العراقية في

تنمية الاقتصاد الوطني والمبحث الثالث عن إدارة الايرادات النفطية وبيان النموذج النرويجي والمبحث الرابع عن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

أهمية الايرادات النفطية ودورها في التنمية المستدامة

ينظر للتنمية على انها ارتفاع مستوى دخل الأفراد كونها مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، وتعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان. ويعرف مفهوم التنمية بعملية تخفيض أو القضاء على الفقر وعلى سوء توزيع الدخل والبطالة من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي. ولذلك أصدرت اللجنة الدولية للتنمية والبيئة تقريراً يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه "التنمية المستدامة " والتي تلبي حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة. [1] إن عملية إستدامة التنمية في البلدان النامية يمكن أن تعرّف بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، بمفاهيمها الاساسية للطبقات الفقيره وما تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل. وبالنسبة للموارد غير المتجددة (النفط والغاز) فأن استهلاكهما يقلل من المخزون المتاح للأجيال القادمة، لكنها لا تعني عدم استخدامها، بل ينبغي أن تؤخذ معدلات نضوبها بعين الاعتبار، وأحتمال أيجاد البدائل للطاقة. ويجب وضع معايير لمعدلات نضوبها مع التأكيد على أعادة تدويرها والاقتصاد في أستخدامها، وضمان عدم نفاذ المورد قبل أيجاد بدائل مقبولة لها. وضرورة أستغلال مواردها في الوقت الحاضر لبناء تنمية تحقق الوسائل الأخرى للدخل بحيث لا تخلق أزمة وخلل حاد في ميزانية الدولة حاضراً ومستقبلاً. [2] إن التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها إستغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي في حالة إنسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز أمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية وبقاء المجتمع في حالة متوازنة. وتظهر أهمية النفط في التنمية المستدامة واضحة في الجوانب التالية:

1. التنمية البشرية والتي ركزت على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد. رغم أن هناك عدة مؤشرات لقياس التنمية البشرية الا ان مقياس (UNDP) يعتبر من اهمها ويعكس مثل هذا المقياس ارتفاع الدخل وحجم الانفاق بشكل عام وعلى الصحة والتعليم بشكل خاص مما انعكس على ارتفاع العمر المتوقع وانخفاض وفيات الأطفال الرضع وتحسين مؤشرات البيئة الصحية والحياتية بشكل عام والمؤشر الآخر الذي يعكس تاثير أهمية عائدات النفط على التنمية هومستوى التعليم وتمثل حجم الانفاق الكبير على الخدمات التعليمية في توسيع التعليم في جميع مراحله. [3]
2. تأثير النفط على الصناعة التي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي مثل الصناعات البتروكيماوية ومصافي النفط والصناعات المعدنية بالاضافة إلى أن هناك مشاريع صناعية أخرى تعتمد على النفط كمصدر للطاقة مثل الحديد والصلب والألمنيوم والاسمنت وبالتالي فمن الصعوبة بمكان فصل المشاريع الصناعية عن النفط لأنه يعتبر مصدراً لراس المال وللقوة الشرائية في الأسواق المحلية ، أما بخصوص صناعة الغاز الطبيعي والذي يستخدم كوقود في محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه وفي الصناعات البتروكيماوية فقد زادت نسبة مساهمته كمصدر للطاقة وكذلك الصناعات البتروكيماوية من أكثر الصناعات تطوراً لاعتمادها على قاعدة واسعة من الثروات الطبيعية المتمثلة في الغاز والنفط بالاضافة إلى أن منتجاتها المتنوعة تعتبر ضرورية في كثير من المجالات الحياتية اليومية للانسان نتيجة لتعاظم أهمية المواد الأولية في تكلفة انتاج هذه الصناعة فإنها تعتبر حافزاً لاعطاء صناعة

البتروكيماويات أفضلية تنافسية على مستوى التكاليف مما أعطى ميزة نسبية نتيجة لتوفر كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المصاحب والغير مصاحب. [3]

3. يظهر أثر النفط على قطاع الزراعة كضرورة ملحة ذات أبعاد استراتيجية واضحة المعالم. وذلك نتيجة لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع للاستهلاك المحلي وكذلك توفير الأسمدة الكيماوية (اليوريا والأمونيا) والتي تعتبر إحدى المدخلات الهامة للانتاج الزراعي خاصة فيما يتعلق بتحسين التربة وتغذية النباتات .

4. خلقت ايرادات النفط الحاجة لقطاع مصرفي قوي يقوم على تدوير الفوائض وادارة القروض الدولية والقيام بالاستثمارات الدولية، واكتساب خبرات في عمليات المتاجرة بالنقد الأجنبي وادارة المحافظ المالية والعمليات التجارية.

5. أصبحت البيئة والتنمية والطاقة (النفط) مرتبطة مع بعضها البعض بعلاقات تكامل واعتماد متبادل لذلك لا يمكن استمرار عملية التنمية على أساس تدهور البيئة والموارد الطبيعية، لذا هناك آثار ومشاكل بيئية مترتبة على انتاج النفط تتمثل في الغاز المصاحب، وتسرب الغاز من الأنابيب او الخزانات. وتساهم عمليات تكرير النفط في التأثير على جودة كل من الهواء والماء.

6. بلغ تعداد السكان في العراق عام 2018 أكثر من (36) مليون نسمة [4] بينما كان التعداد قبل عام (2003) لا يزيد عن (22) مليون نسمة بمعنى ان معدل النمو السنوي بلغ 3% وهذا يضعف قدرة الحكومة في توفير مستلزمات إعادة أعمار العراق، إذ أن مايقارب من (800) الف شاب يصبح في سن مؤهل للعمل سنوياً. وعلى الدولة أن تهيء مالا يقل عن (250) الف فرصة عمل كي تصبح نسبة العاطلين مقبولة. هذه الارقام يمكن أن تكون قابلة للتنفيذ في دول صناعية متقدمة، لكن ظروف العراق الحالية لا يمكن لأية قوة سياسية تتصدى لقيادة البلد من أيجاد هذا العدد من فرص العمل سنوياً. لقد باشرت الحكومات المتعاقبة التي جاءت بعد عام (2003) في تضخيم الجهاز الحكومي من (1.050.000) موظف قبل عام (2003) إلى أن وصل حالياً إلى (4.5) مليون موظف عدا (1.732) مليون متقاعد وما يزيد عن 0.5 مليون من الرعايا الاجتماعيةمما أدى الى تضخم رواتب الموظفين وإلى إرهاق ميزانية الدولة ووضع الحكومة في موقف حرج جداً عند هبوط اسعار النفط.

ويمكن إيجاز الابعاد الرئيسية للتنمية المستدامة والتي لها علاقة بقطاع النفط بما يلي: [1]

1. **البعد البيئي** : أن ادارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعملية التنمية وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية، سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام . لهذا فان أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي، وقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة ليست فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي .

2. **البعد البشري**: يعني تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان حتى لا تفرض ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية وبالتالي أصبح معنى التنمية المستدامة اعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم، وتوفير الرعاية الصحية الأولية وتوفير المياه النظيفه وبالتالي ضرورة إيجاد توازن بين استنزاف الموارد المتاحة مثل النفط ، وحجم السكان ومتطلبات التنمية بدون التأثير سلباً على مستوى معيشة الأجيال القادمة.

3. **البعد الدولي:** هناك ارتباط وثيق بين طبيعة النظام الاقتصادي العالمي واستنزاف الموارد الطبيعية حيث حاولت الكثير من الدول زيادة معدلات انتاجها من المواد الأولية مثل النفط لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ولسداد التزاماتها الخارجية وبالتالي يصعب الاستمرار في محاولة تحقيق تنمية مستدامة تحمي الموارد الطبيعية بمعزل عن العالم الخارجي. [1]

المبحث الثاني

حقيقة الايرادات النفطية العراقية في تنمية الاقتصاد الوطني

1. إن الدول المعتمد على الإيراد النفطي تتميز بضعف واضح في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وسوء الإدارة ولم ترتقِ التنمية الصناعية والزراعية في العراق سواء كانت ضمن النشاط الخاص أو العام إلى مستوى التنمية المستدامة من أجل الصعود والتقدم والاستمرار بوتيرة متصاعدة في النمو الاقتصادي بتحقيق نسبة لائقة في الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة، وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع عاماً. أن مجرد عملية نقل التكنولوجيا بجلب المكائن والمعدات برؤوس أموال فأئضة من الأيراد النفطي والاعتماد على الشركات الاجنبية في كل شيء لا تكفي لوحدها، بل لابد من رسم خارطة طريق لأكتساب المعرفة والخبرة والدراية والتوجيه الصحيح وإعادة هيكلة بالتربية والتعليم من أجل خلق جيل قادر أن يستوعب متغيرات العصر ويمضي قدماً في الإبداع والتطوير وزيادة الانتاج ويفرض منتجاته بمعزل عن الدعم الحكومي على المدى البعيد.

2. أكدت الدراسات الاقتصادية أن الدول الأكثر أعتماداً على النفط ذات أقتصاد زراعي وصناعي ضعيف، لديها نسبة عالية من الفقر، وزيادة في الانفاق العسكري غير المبرر، يسودها الفساد المالي والإداري وترهل في الجهاز الحكومي وزيادة في الروتين وبيروقراطية الدولة الطارده للاستثمارات [5] وأصبح العراق أوضح نموذج لتلك السياسات خصوصاً بعد عام (2003).

3. يمر العراق بمرحلة خطيرة من تاريخه المعاصر بسبب السياسات الخاطئة وعدم وضوح الرؤيا إتجاه القضايا الاقتصادية الملحة. وكان الاعتماد الكلي على إيرادات بيع النفط الخام من قبل الحكومات المتعاقبة منذ الغزو الأمريكي عام (2003) ولحد الآن جعل وصف الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الريعي بأمتياز، حيث وصلت نسبة الإيراد النفطي في الميزانيات السنوية (97%) (نشرةالبنك المركزي:2009- 2018)، ونسبه المصروفات التشغيلية (70%) من الميزانية ويلاحظ الهبوط في أسعار النفط بنسبة (60%) في عام (2018) أدى الى خسارة الميزانية السنوية بما لا يقل عن (60) مليار دولار وبالتالي فأن هذا يضع السلطة الحاكمة في موقف حرج للغاية.

4. يبلغ حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العراق نحو (140.3) مليار برميل أي إنها تشكل 10% من الاحتياطي النفطي العالمي أما التقديرات المحتملة فإنها تزيد على (200) مليار برميل والجدول رقم (1) يبين لائحة بأعلى (10) دول من حيث حجم الاحتياطي المؤكد لديها.

5. يمتلك العراق (12) حقلاً مشتركاً مع أيران حسب شركة النفط الوطنية الأيرانية، وتحوي أحتياطاً يصل إلى أكثر من (95) مليار برميل في ما يعد أكبر أحتياطي للمواد الهيدروكاربونية في موقع واحد بالشرق الأوسط. وكشفت عمليات التنقيب التي قامت بها الشركة المذكورة (تقرير وزارة النفط العراق:2014) أنها تقوم حالياً بأستخراج نحو (130) الف برميل/يوم من النفط في هذه الحقول، (68) ألف برميل يوم منها تستخرج من حقول لم يطورها العراق حتى الآن. ويؤكد خبراء نفطيون أن مساحات بسيطة نسبياً من تلك الحقول تقع خارج الأراضي العراقية، لكن العراق

أضعف من جيرانه تكنولوجياً ومالياً في أستغلال المكامن النفطية المشتركة، خاصة وأنه لم يتوصل حتى الآن إلى عقد أتفاقيات مشتركة مع أيران والكويت بشأن أستغلال تلك المكامن لأسباب عدم حسم مشاكل ترسيم الحدود معهما ونؤكد هنا إلى ضرورة أعطاء أولوية فائقة وأجراء مفاوضات مع هذه الدول للحفاظ على ثروات البلاد قبل أن تُستغل من بلدان أخرى ومنع حصول مشاكل نحن في غنى عنها في المستقبل. وإذا صح القول بوجود هكذا أحتياطي مشترك مع إيران فإن إعطاء أولوية لإجراء الاتفاقات اللازمة وبالتالي زيادة مخزون العراق النفطي ومن ثم ضمان مستقبل الأجيال القادمة. [6]

جدول (1) حجم الاحتياطي المؤكد ومعدل الانتاج والتصدير لعام 2018

ت	الدولة	الاحتياطي المؤكد مليار برميل	الانتاج اليومي مليون / برميل	التصدير اليومي مليون برميل
1	فنزويلا	297.7	2.27	1.94
2	السعودية	268.4	10.4	8.3
3	كندا	173.2	3.66	2.6
4	ايران	157.3	3.99	2.7
5	العراق	140.3	4.4	3.8
6	الكويت	104	2.9	2.84
7	الامارات	97.8	3.1	2.70
8	روسيا	80	11.2	5.1
9	ليبيا	48.47	1.003	0.385
10	نيجيريا	37.14	1.9	1.1

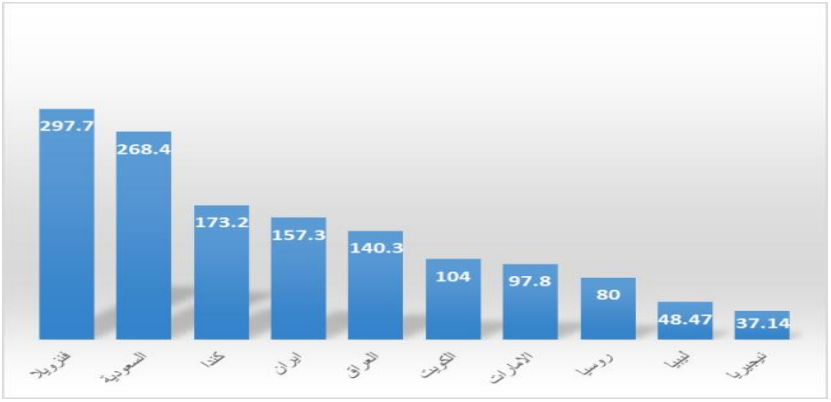

شكل (1) حجم الاحتياطي المؤكد مليار برميل

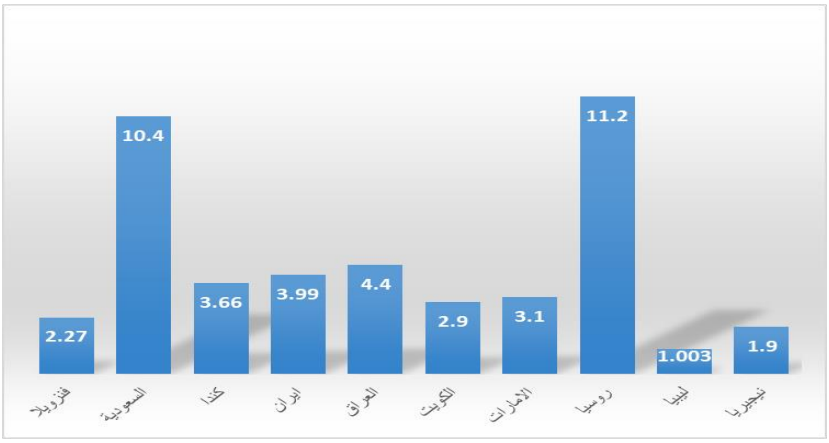

شكل (2) معدل الانتاج لعام 2018 مليون برميل يومياً

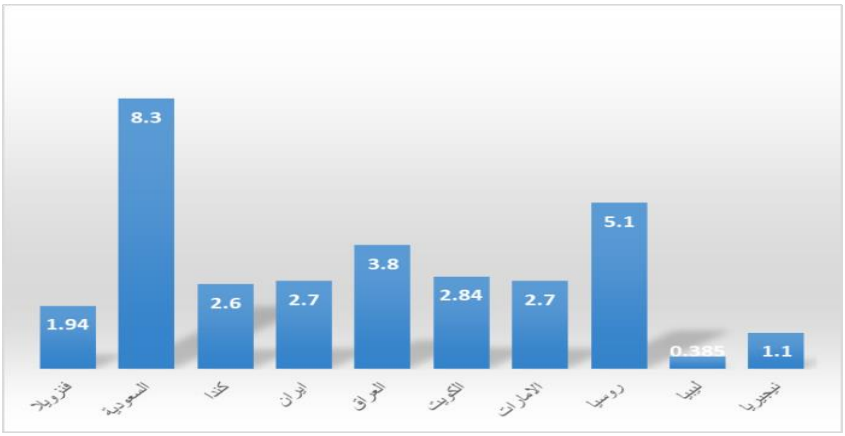

شكل (3) التصدير لعام 2018 مليون برميل يومياً

من خلال الاشكال (1)،(2) و(3) والبيانات السابقة يتضح ان العراق يشكل خامس دولة بالعالم من حيث حجم الاحتياطي المؤكد بعد كل من فنزويلا ، السعودية ، كندا وإيران ويعد ثالث دولة من حيث معدل الانتاج لعام 2018 بعد كل من روسيا والسعودية وكذلك يعتبر العراق ثالث دولة في تصدير النفط الخام لعام 2018 3 بعد كل من السعودية وروسيا. والجدول (2) يبين المعدل اليومي لتصدير النفط العراقي خلال المدة 2005 –2019.

جدول (2) المعدل اليومي لتصدير النفط العراقي خلال المدة 2005 -2019

السنة	المعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)	السنة	المعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)
2005	1.4	2013	2.9
2006	1.5	2014	2.9
2007	1.6	2015	3.2
2008	1.7	2016	3.6
2009	1.5	2017	3.75
2010	1.2	2018	3.88
2011	2.2	2019	3.88
2012	2.4		

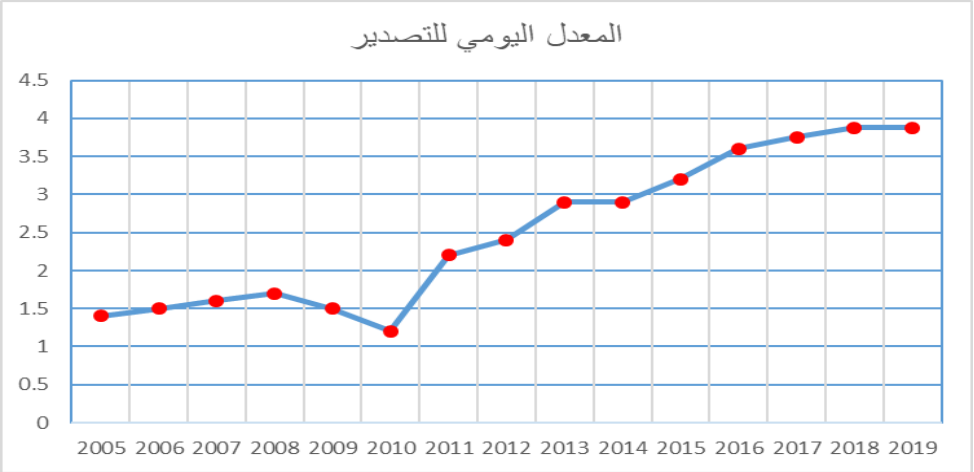

شكل (4) المعدل اليومي للتصدير

شكل (5) المعدل اليومي للتصدير

والجدول (3) يبين الايرادات النفطية تريليون دينار خلال المدة 2005 –2019

جدول (3) الايرادات النفطية تريليون دينار خلال المدة 2005 –2019

السنة	الايرادات النفطية (تريليون دينار)	السنة	الايرادات النفطية (تريليون دينار)
2005	27.87	2013	95.3
2006	42.29	2014	100.8
2007	51.7	2015	78.6
2008	76.9	2016	69.7
2009	43.0	2017	67.9
2010	59.8	2018	77.16
2011	71.3	2019	79.30
2012	95.5		

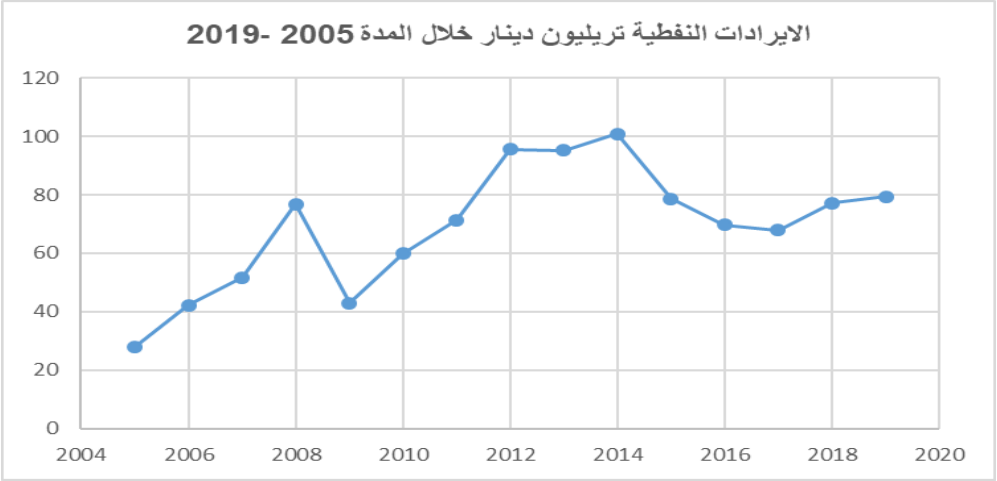

شكل (6) الايرادات النفطية خلال المدة 2005–2019

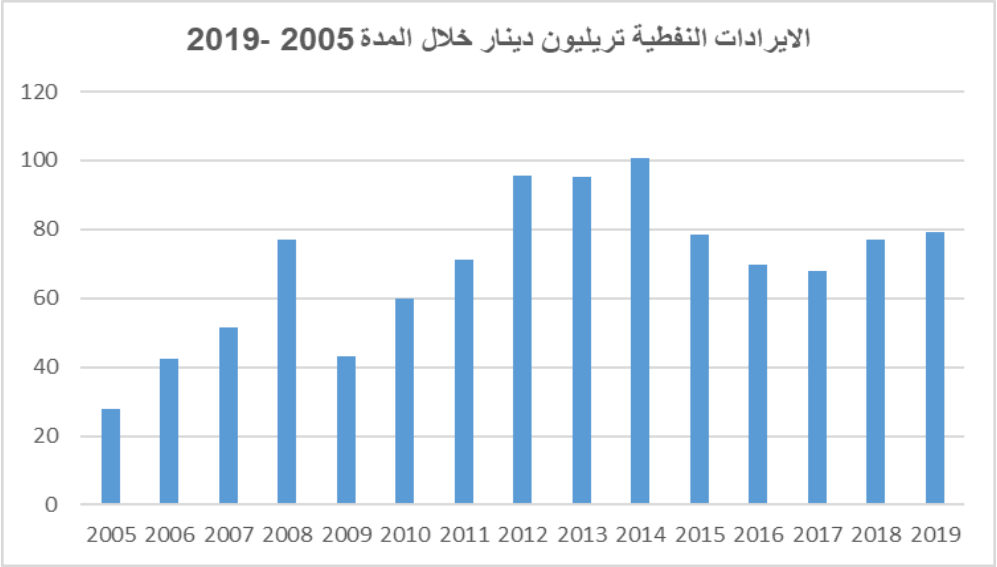

شكل (7) الايرادات النفطية خلال المدة 2005–2019

من خلال الاشكال (6) و (7) والبيانات السابقة يتضح ان الايرادات النفطية بلغت عام (2005) ما قيمته (27.87) تريليون دينار إرتفعت الى (100) تريليون دينار عام 2014 وبلغت الايرادات المقدرة لعام 2019 ما قيمته (79,30) تريليون دينار والجدول رقم (3) يبين الايرادات النفطية ونسب أسهامها الى الميزانية العامة للمدة2005 – 2019 .

جدول (4) نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات الكلية

السنة	الإيرادات الكلية (تريليون دينار)	الايرادات النفطية (تريليون دينار)	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات الكلية %
2005	28,96	27,87	96
2006	45,39	42.29	93
2007	54,6	51.7	94.7
2008	80,2	76.9	95.9
2009	50,4	43.0	85.3
2010	61,7	59.8	96.9
2011	80,3	71.3	88.8
2012	102,3	95.5	93.4
2013	119,2	95,3	79.9
2014	------	100.3	-----
2015	94,04	78,6	83,6
2016	81,7	69,7	85,3
2017	79,01	67,9	85,9
2018	91,64	77,16	84.19
2019	105,56	79,3	75,12

وبمقارنة الايرادات النفطية للسنوات (1981 ،1984 و 1988) لوجدنا انها كانت (800 ،200 ، 700) مليون دينار على التوالي في حين انها وصلت الى (95.5 ، 95,3 ، 100.3) تريليون دينار للسنوات (2012 ، 2013 ، 2014) على التوالي وهذا يعني ان مجموع ايراد (3) سنوات في الثمانينات يعادل ايراد (7) أيام في عام 2012 ، علماً أن الموازنات في الثمانينات كانت موازنات ذات طابع عسكري.[7] وخلال المدة 2003 – 2018 ، ارتفعت الايرادات وارتفاعها لا يعود الى تحسن مستويات أنتاج النفط فقط وأنما الى الارتفاع الكبير في كل من مستوى صادارته وفي أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية ولو استثمرت تلك الايرادات بشكل عقلاني في تنمية الاقتصاد الوطني كان يمكن ان يؤدي الى تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المجالات، ولكن الذي حصل ان العراق إزداد سوءاً وأصبح يستورد ما يحتاجه من مقومات الزراعة والصناعة والمواد الأخرى وهذا يعني إستنزاف المورد الأساسي (النفط) الأمر الذي انعكس سلبا على الوضع

الاقتصادي والاجتماعي وساهم في انتشار البطالة وتدني مستويات القطاع الخاص وتفاقم البطالة المقنعة في دوائر الدولة الأمر الذي أرهق الموازنة وأثر على الاستثمار وعلى تطور القطاعات الأخرى لذلك لابد من وجود البدائل والمعالجات لاستغلال الثروة النفطية بشكل يساعد على تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستفادة من تجارب الدول الناجحة التي تستغل إيرادات النفط في تطوير قطاعاتها المختلفة وكذلك الاستفادة من الإيرادات النفطية في رفع مستوى القطاع الخاص وإشراكه في بناء الصناعة النفطية في المحافظات غير المنتجة(بناء المصافي والمستودعات ومصانع البتروكيماويات) لغرض سد الناتج المحلي وامتصاص آفة البطالة سبب كل المشاكل التي يعاني منها العراق .

مع كل الزيادات التي حصلت في الموارد النفطية الا ان اسهام القطاعات الانتاجية[غير النفطية اخذت في التدهور، حيث كان اسهام القطاع الصناعي، عدا قطاع النفط، بحدود 13% والزراعي بحدود 12,5% عام 2003، انخفضت الى حدود 1,5% واقل من 3% على التوالي عام 2017 وفي نفس الوقت تعاظم الانفاق الاستهلاكي في جميع الاتجاهات بسبب ارتفاع عدد موظفي الدولة من حوالي 850 الف شخص عام 2004 الى 4,5 مليون عام 2016، هذا عدا العاملين باجور يومية والمتعاقدين ، اضافة الى حوالي(2) مليون متقاعد وحوالي (1) مليون شخص يتسلمون المعونة الاجتماعية، فان العدد سيصل الى اكثر من(7) مليون شخص، وقد حصل كل ذلك استجابة للضغوط الكبيرة لامتصاص جزء من البطالة في العراق، وحل مشكلة الفقر وضحايا الاعمال الارهابية. دون الالتفات الى دور هذا الجهاز في العملية الانتاجية وانتاجية العمل مما أدى الى ارتفاع اعباء الدولة المالية المتعلقة بتغطية الرواتب والخدمات المقدمة للجهاز الاداري وفي نفس الوقت ادت هذه الحلول الى زيادة نسبة البطالة المقنعة وتعقيد عمل الجهاز الحكومي ولم تؤد هذه السياسة الى حل مشكلة البطالة جذرياً وانما ادت الى تعزيز اعتماد عدد اكبر من الشعب العراقي على الحكومة، وفي نفس الوقت ارتفعت مطالب الجماهير من الحكومة للقيام بحل المشاكل المستعصية المتعلقة بالخدمات والفقر والبطالة والسكن وغيرها من المطالب ، ونتيجة لزيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي وعدم تمكن الانتاج المحلي لتغطية الحاجات الاستهلاكية، لذلك ارتفعت استيرادات العراق من السلع والخدمات من حوالي(9,6) مليار دولار عام 2003 الى (58) مليار دولار عام 2010 والى (64) مليار دولار عام 2012 والى 85 مليار دولار عام 2018 [8] ، وهذا يُدلل على تبعية وانكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي وليس العكس، وقد ادى ذلك الى ظهور احتكار شبه كامل للنشاطات الاقتصادية من قبل القطاع التجاري، وتشكيل طبقة من التجار الطفيليين، مرتبطة مع اجهزة الدولة الادارية بمصالح متشابكة، ترعاها رجالات سياسة متنفذة تدافع عن هذه المصالح وتحميها، وتسعى بشكل جدي لاضعاف القطاعين الصناعي والزراعي، واجهاض اي بادرة من بوادر التنمية الاقتصادية المستدامة، ولهذا لم يتم حل مشكلة الكهرباء حتى الان ولم تنفذ السياسات الاستراتيجية، التي تم اعدادها بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية، المتعلقة بالقضاء على الفقر والبطالة وتنمية القطاعين العام والخاص وغيرها الكثير.

من الواضح ان عوائد النفط هي تحت تصرف الحكومة ،[9] وهذا يعني امكانيات مالية متنامية تحت تصرفها وتصرف القوى السياسية الحاكمة والقريبة منها، يتم كسبها بسهولة عن طريق زيادة انتاج النفط وتصديره، اضافة الى امكانيات واسعة بالتصرف بحرية بهذه الاموال، من اجل تكريس االسلطة ودورها في الحكم، يساندها في ذلك كل القوى التي تحتكر النشاط الاقتصادي التجاري، وتتبادل الاسناد فيما بينها من اجل تعزيز التوجه نحو التجارة، وضمان تراكم الثروة لديهم باسرع وقت واسهل الطرق. ومن مصلحة كل هذه القوى تغييب مبدأي الافصاح والشفافية في الانفاق الحكومي وآلياته، ومخالفة

القوانين ونشر الفساد الاداري والمالي وهذا ما يبرر سعي الحكومات المتعاقبة لزيادة الواردات النفطية، دون التوجه الى الحلول الجذرية للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. وقد ادى ذلك الى وقوع الاقتصاد العراقي بين فكي كماشة قوية ومتماسكة هما :

1. عوائد النفط التي تعتمد على اقتصاديات الدول المستهلكة، واسعار صرف الدولار بشكل اساسي، والمضاربة والمنافسة بين الدول المصدرة للنفط، وغيرها من العوامل السياسية والاقتصادية ، اضافة الى التطورات التكنولوجية المتعلقة بمصادر الطاقة البديلة وغيرها من العوامل الدولية التي من الممكن ان تؤثر على العوائد النفطية.
2. اعتماد السوق العراقي على استيراد معظم احتياجاته من السلع والخدمات والتكنولوجيا، التي بدورها تعتمد على نفس العوامل السابقة الذكر وهذا يعني زيادة تأثيرات العوامل الخارجية على الاقتصاد العراقي وتبعيته الكبيرة لاقتصاديات الدول الاخرى. والذي سينهار كليا في حالة تعرضه لاي هزة في اقتصاديات الدول المؤثرة، ومن هنا تنبع اهمية وجود رؤية اقتصادية واضحة مع ضرورة تجسيدها في استراتيجية وخطط تنفيذية تعنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومرتبطة بجدول زمني واهداف محددة قابلة للتنفيذ والرقابة والمحاسبة، تهدف الى تنويع الاقتصاد العراقي وتعزيز قدراته مع برامج مكثفة للتدريب وتطوير الايدي العاملة العراقية، بمختلف مستوياتها وحسب متطلبات سوق العمل، سواء في القطاع النفطي او في القطاعات الاخرى، مع ضرورة ربط الموازنة العامة للدولة بهذه الاهداف، وتحقيق مبدأ إدارة كفوءة للموارد النفطية.

يلاحظ أن الايرادات النفطية بدأت بالارتفاع من(27,87) تريليون دينار عام 2005 الى (94,4) تريليون دينار عام 2012 ثم انخفضت الى(78,6) تريليون دينار عام 2015 ثم الى (77,16) تريليون دينار عام 2018، كل هذه الارقام تشير الى الزيادة التي حصلت في الايرادات النفطية ، صحيح ان هذا النمو من الممكن ان يكون قاعدة مهمة لتحقيق التنمية ولكن هل تم الاستفادة من هذه الامكانيات لتحقيق التنمية في العراق؟

هناك طرق عديدة يستطيع الاقتصاد العراقي الاستفادة منها وتعويض أثر انخفاض أسعار النفط الخام ومنها ما يلي:

1. التحول الى الصناعات النفطية حيث هناك ما يقارب 300 صناعة موادها الأولية هي النفط الخام. على سبيل المثال تكرير النفط بكافة انواعه ، البتروكيمياويات وصناعة الحديد والالمنيوم.التركيز على شعار " صنع في العراق" حيث انه معروف بجودة صناعة الغزل والنسيج ، صناعة الأحذية ، الملابس ، أدوات الطهي ، صناعة الأثاث.
2. العراق غني بمائه وارضه الصالحة للزراعة وتنوع تضاريسه. يستطيع العراق انتاج جميع أنواع الفاكهة والخضار ، انتاج الحنطة والشعير ، الرز واللحوم ولا يحتاج العراق الا الى سياسة زراعية رشيدة .
3. العراق زاخرا بمواقعه السياحية الدينية والثقافية ولتشجيع السواح لزيارة العراق يتطلب هذا العناية بالطرق ، نظافة المدن ، توفير المطاعم الفاخرة وبناء الفنادق الراقية .

المبحث الثالث

إدارة الايرادات النفطية العراقية وبيان النموذج النرويجي

1. إدارة الايرادات النفطية العراقية

صادرات النفط العراقي في عامي 2017 و 2018 تجاوزت (3,5) ملايين برميل يوميا وبمعدل سعر (65) دولار للبرميل الواحد [10] وهو ما يحقق عائدات نقدية تصل إلى اكثر من (250) مليون دولار يوميا، وهو مبلغ كبير جدا يعادل العوائد النفطية لعام 1984 (التي بلغت 200 مليون دينار) وفي حالة استثماره بالشكل الصحيح كان بالامكان حل الكثير من مشكلات العراق الاقتصادية، لكن رغم ذلك يعاني العراق من أزمة اقتصادية متفاقمة ، وربما سؤال يطرح نفسه اين تذهب واردات النفط العراقي الكبيرة ؟ ليس من السهل إعطاء جواب واضح معزز بالأدلة، لكن استقراءاً بسيطاً لطبيعة إدارة الدولة العراقية يضع أمامنا عددا من المعطيات عن أوجه إنفاق او صرف واردات النفط العراقي، ولعل منها سوء التخطيط الاستراتيجي وتخصيص أرباح للشركات النفطية الأجنبية، وكذلك وجود فساد كبير يتم من خلاله نهب واردات النفط من قبل جهات سياسية، فضلا عن حجم الإنفاق الكبير للمؤسسات الأمنية سواء كان للتسليح أو زيادة أعداد المقاتلين وتأسيس وحدات عسكرية جديدة، والاقتراض غير المبرر من البنوك الدولية لسد العجز في الموازنات السابقة، أضف إلى ذلك مخصصات ورواتب المسؤولين الضخمة، فضلا عن المشاريع الوهمية التي تدخل أموالها في جيوب الفاسدين، هذا كله تسبب بهدر كبير لواردات العراق النفطية وعدم استثمارها بشكل صحيح للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

يمتلك العراق أكثر من (140,3) مليار برميل حسب احصائيات منظمة أوبك في نهاية عام 2017 ، وبهذا فهو يحتل المرتبة الخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية وكندا وإيران، ويشكل ما نسبته 12% من احتياطي العالم، كما وينتج العراق ما بين (3,5 – 3,8) مليون برميل نفط يومياً حالياً، وبالمحصلة ستكون الايرادات النفطية كبيرة جداً وصلت الى (77,16) تريليون دينار عام 2018 . وتوجد في العراق (73) حقلا مكتشفا في حين أن الإنتاج قاصر على (15) فقط ، والمعنى الاقتصادي لهذا الوضع من وجهة نظر التكاليف هو غياب مخاطرة مرحلة الاستكشاف وأنخفاض تكاليف تطوير الحقل النفطي ، مقابل تصاعد عوائده في مرحلة الإنتاج وهو أمر يفسر تنافس شركات النفط الدولية للحصول على عقود نفطية في السابق والحاضر.[10].

بالاضافة الى حقول النفط المشتركة مع دول الجوار (أيران والكويت) حيث يمتلك العراق (12) حقلاً مشتركاً مع أيران حسب شركة النفط الوطنية الأيرانية، وتحتوي على أحتياطي يصل إلى أكثر من (95) مليار برميل في ما يعد أكبر أحتياطي للمواد الهيدروكاربونية في موقع واحد بالشرق الأوسط. وكشفت عمليات التنقيب التي قامت بها الشركة الايرانية أنها تقوم حالياً بأستخراج نحو (130) الف برميل/يوم من النفط في هذه الحقول، (68) ألف برميل منها تستخرج من حقول لم يطورها العراق حتى الآن. ويؤكد خبراء نفطيون أن مساحات بسيطة نسبياً من تلك الحقول تقع خارج الأراضي العراقية، لكن العراق أضعف من جيرانه تكنولوجياً ومالياً وسياسياً في أستغلال مكامن النفطية المشتركة، خاصة وأنه لم يتوصل حتى الآن إلى عقد أتفاقيات مشتركة مع أيران والكويت بشأن أستغلال تلك المكامن لأسباب عدم حسم مشاكل ترسيم الحدود معهما.

بعد الاحتلال الامريكي – البريطاني للعراق عام 2003 انتقل الاقتصاد العراقي من الاقتصادالاشتراكي إلى اقتصاد السوق لكنه في الواقع لم ينتقل بشكل حقيقي ولم يتم تهيئة البيئة الاستثمارية لانطلاق القطاع الخاص في عملية النشاط الاقتصادي بشكل حقيقي، إذ لازال دوره هامشي يبحث عن الربح السريع وما تدره الحكومة النفطية كونها لا تزال تعتمد على النفط بشكل كبير جداً تتجاوز نسبة 90%، وهذه الايرادات لم توجه نحو بناء اقتصادي حقيقي يتصف بالاستدامة بل تم توجيه هذه الايرادات نحو الجانب الاستهلاكي، الذي يغذي الاقتصادات الخارجية التي يتم الاستيرادات منها لذا جزء كبير منها يغذي الجانب الاستهلاكي لا الاستثماري، نقطة أخرى ومهمة جداً وهي الفساد يستأثر بنسبة كبيرة من هذه الثروة سواء قبل عملية الانتاج أو معها أو ما بعدها، فضلاً عن سوء إدارة الايرادات النفطية، حيث يحتل العراق المرتبة 169 من أصل 180 دولة عام 2017 حسب مؤشر الفساد العالمي الذي تصدره مؤسسة الشفافية الدولية ومع ذلك يتعرض النفط العراقي إلى سرقات محمية بالقانون وكما يتبين ذلك من خلال ما يأتي:[11]

أ. تولي وزارة النفط وزراء مزدوجي الجنسية الذين لا تربطهم بالعراق سوى مصالح ذاتية لان المغتربين تنتفي عندهم أهمية المكان، فالوطن الحقيقي عندهم هو مكان العمل لا مسقط الراس، وهذا يؤدي إلى عدم حرص الوزير المزدوج الجنسية على ثروة العراق بالاضافة الى إن أكثر وزراء النفط السابقين غير مختصين الأمر الذي جعلهم يتخبطون في رسم السياسة النفطية.

ب. الفساد المالي والإداري الذي يكمن في جولات الترخيص .

ت. عدم وجود رقابة حقيقية وعدم محاسبة الفاسدين والسارقين جعلهم في مأمن من العقاب الأمر الذي جعل المسؤولين يعيثون في النفط فسادا.

ث. الدمار الشامل في البنى التحتية وغيرها جعل واردات النفط تتبدد بالأعمار الوهمي.

ج. سرقة النفط من دول الجوار .

2. صناديق الثروة السيادية والتجربة النرويجية: [11]

أ. تعد صناديق الثروة السيادية بمثابة ترتيبات للاستثمارات التي تملكها الحكومة وتشرف على إدارة الفوائض المالية المتأتية من مصادر مختلفة سواء من حصيلة عمليات الخصصة أو صادرات النفط والمواد الأولية أو فائض الموازنة وغيرها ، تهدف من وراء ذلك إلى تنويع فرص الاستثمار والحصول على عوائد مالية مستقرة ومستدامة تحفظ حقوق الأجيال القادمة وتجنبها الكثير من مخاطر الاعتماد على الريع.

ب. يبلغ تعداد النرويج السكاني (5,258) مليون نسة والناتج المحلي الاجمالي (398,8) مليار دولار وقوة العمل (118) الف والبطالة (4 %) ، تمتلك النرويج حوالي نصف مخزونات النفط الأوروبية وهي تعادل بذلك(1%) من احتياطات النفط العالمية و (75 %) من احتياطيات الغاز الطبيعي في أوروبا، أصبحت نموذج لتوليفة التنمية المستدامة التي تجمع ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية و البيئية.

ت. أسس صندوق النفط الحكومي عام 1999 الذي تودع فيه الأموال المحصلة من التجارة النفطية والفائضة عن موازنة الدولة في عام 2018 بلغ رصيد الصندوق السيادي (922) مليار دولار وهو أمر مريح جدا لمرحلة ما بعد النفط .

ث. ليس الصندوق السيادي السر الوحيد لنجاح تجربة النرويج مع النفط ، صحيح أن إدارة الإيرادات النفطية تعد جزءاً هاماً من نجاح التجربة ، ولكنها ليست كامل القصة ، حيث تتلخص الاستراتيجيات التي ساعدت النرويج في تخفيف أثر النفط على اقتصادها في نقاطٍ ثلاثة هي الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ارتفاع متسوى التشغيل والإنتاجية وإدارة الموارد النفطية والصندوق السيادي.

ج. إن التركيز العالي على دعم القطاع الخاص بالرغم من كبر حجم القطاع الحكومي حيث يتبع اقتصاد النرويج النظام المختلط الذي يمزج بين حصة الحكومة وحصة القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال توفير المستشفيات الكبيرة العامة والمدارس العامة وإن معظم شركات النفط مملوكة للحكومة، ونسبة امتلاك الحكومة للشركات المدرجة في سوق الأسهم حوالي (30 %).

ح. وفي نفس الوقت تفرض الحكومة ضرائب عالية على المواطنين لم تنخفض كثيراً بزيادة إيرادات النفط. إلا أن التركيز عالٍ جداً على دعم القطاع الخاص فهم لا يرون أن هناك تعارض بين كبر حجم القطاع الخاص وكبر حجم القطاع العام، بالعكس فقد يؤدي القطاع الحكومي الكفؤ إلى دعم القطاع الخاص عن طريق تحسين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم التوظيف، .

خ. تصنيف النرويج في مؤشر البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال(6) من أصل (185) دولة ومؤشر النزاهة(7) من (176) وكذلك مؤشر الانفتاح التجاري (8) من (125)، ومؤشر التنافسية (11) من (148) دولة. [12]

د. ارتفاع نسبة التشغيل والإنتاجية بين المواطنين على عكس معظم الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، تتميز النرويج بمعدلات عالية من الإنتاجية ومعدلات منخفضة جداً من البطالة تجعل هذه الميزة أساس نجاح تجربة النرويج في الرفاهية وليس النفط. بنهاية عام 2017 كانت معدلات البطالة في النرويج (4%) فقط وهي الأقل بين دول الاتحاد الاوروبي الذي بلغ متوسط البطالة فيه (10.2 %) .

ذ. تفتخر النرويج بالنسبة العالية لمشاركة المرأة في سوق العمل والتي تبلغ (74 %) وهي أعلى من الولايات المتحدة(57 %) وأعلى من معدل دول الاتحاد الأوروبي (60 %)، حرصت الحكومة النرويجية على إبقاء النسبة المرتفعة لمشاركة المرأة، لعلمها بأنه غالباً ما تؤدي الايردات النفطية إلى انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل حسب الدراسات وتجارب الدول الأخرى، لذلك بادرت بسن التشريعات التي تكفل استمرار المرأة في عملها وفي نفس الوقت المحافظة على معدل النمو السكاني الذي يعد مرتفعاً نسبياً مقارنة ببقية دول الاتحاد الأوروبي، حيث يلغ معدل الولادات في النرويج (1,8) طفل لكل امرأة، مقارنة بـ (1,4) في ألمانيا و (1,2) في البرتغال،.

ر. فرض الحكومة النرويجية إجازة أمومة مدفوعة لمدة عام كامل، وإجازة مدفوعة للأب لمدة ٤ أشهر، كما توفر حضانات للأطفال منذ بلوغهم سنة واحدة وبأسعار مناسبة لجميع المواطنين، وتقوم بتوفير ساعات للنشاطات الإضافية للأطفال لما بعد المدرسة للمحافظة على إنتاجية المواطنين والمواطنات وضمان استمرارهم في سوق العمل، مع الحرص على

برامج التدريب على المهارات الحديثة وتطويرهم داخل سوق العمل.

ز. دعم الرفاهية عن طريق دعم القطاع الحكومي والخدمات الحكومية من تعليم وصحة وتخفيض سن التقاعد لفتح فرص أكبر أمام الشباب.

س. فصل الايرادات النفطية عن الإنفاق الحكومي والتي كانت أساساً لنشأة الصندوق السيادي عام ١٩٩٠، وبدأ تفعيله عام ١٩٩٦، أي بعد 27 عاماً من بداية إنتاج النفط. وفي النهاية استطاعت الحكومة النرويجية أن تجعل إيرادات النفط لا تزيد عن (30%) من إجمالي الإيرادات الحكومية، وأن يشكل القطاع النفطي (23 %) فقط من الناتج المحلي الإجمالي، حسب إحصائيات البنك الدولي عام 2017. [12]

ش. ذكر بول كولبير[13] في مؤتمر جمع مجموعة كبيرة من ممثلي الدول النفطية، أن تجربة النرويج في إدارة الموارد وصندوقها السيادي لم تكن لتنجح لو لم تكن النرويج دولة صناعية متقدمة قبل اكتشاف النفط. وحتى بعد اكتشاف النفط، قضت النرويج عدداً من السنوات في استخدام الموارد النفطية في الإنفاق على زيادة تنافسية الاقتصاد المحلي والتهيئة لمناخ اقتصادي جذاب قبل أن تبدأ في تجميع الثروات في الصندوق وينصح كولبير والعديد من الدراسات أن تركز الدول النفطية على تنمية اقتصادها المحلي قبل التوجه للصناديق السيادية، وعدم التشبث بتجربة صندوق النرويج بشكل مطلق لأنه لا توجد قاعدة واحدة صالحة للجميع.

ص. من المناسب اتباع نموذج النرويج مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الاقتصاد العراقي ما زال بحاجة إلى الاستمرار في بناء البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري من تعليم وصحة وخلق للوظائف، بالإضافة للعديد من الأولويات الاقتصادية المختلفة عن أولويات النرويج، لذلك قد يكون من المناسب للاقتصاد العراقي وضع خطة تنموية جديدة للإنفاق على الأولويات الاقتصادية السابقة، ومشابهة لما حصل في النرويج في مرحلة ما قبل الصندوق، بحيث تنتهي هذه الخطة بإنشاء صندوق بعد عدد معين من السنوات بشرط تحقق نسب معينة من الأهداف التنموية الملحة. وبعد تحقيق تلك الأهداف، والتأكد من سلامة البنية التحتية ونمو الاقتصاد غير النفطي، يتم إنشاء صندوق سيادي على الطراز النرويجي.

جدول(5) قائمة بأكبر 7 صناديق سيادية في العالم

حجم الأصول (مليار دولار)	الدولة	المرتبة
922.11	النرويج	1
828	الإمارات	2
813.8	الصين	3
524	الكويت	4
514	السعودية	5

350	سنغافورة	6
320	قطر	7

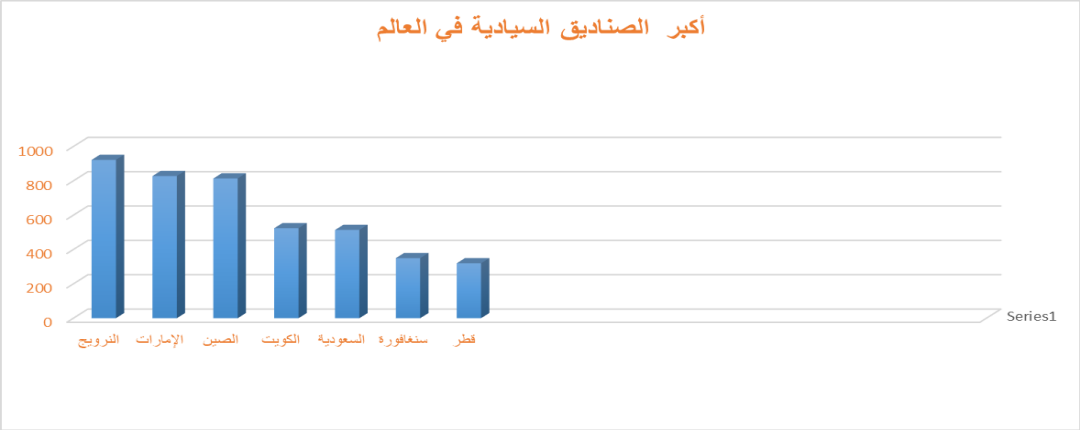

شكل (8) اكبر الصناديق السيادية في العالم

الصعوبات التي واجهة تجربة النرويج: [13]

1. ارتفاع تكلفة العامل النرويجي مقارنة بغيره من الأوروبيين، مما يزيد من تكلفة المواد المصنعة وبالتالي قد يقلل تنافسية الصادرات النرويجية. في الوقت الذي انخفضت فيه تكلفة العامل في السويد وألمانيا.
2. ارتفاع نسبة أخذ الإجازات مقارنة ببقية دول اوروبا، مما يسبب قلقا لدى الحكومة من ان ذلك قد يؤدي لانخفاض انتاجية العامل التي استطاعت المحافظة عليها طول السنوات السابقة.
3. ارتفاع نسبة المهاجرين للنرويج من الدول القريبة خاصة من السويد التي بدأت الصحف تطلق عليها لقب (تركيا النرويج) حيث زادت الهجرة بسبب ارتفاع الرواتب في النرويج تلك الهجرة أدت للضغط على سوق العقارات بالارتفاع كما سبب ضغطاً سكانياً على النرويج حيث ان عدد السكان (5,258) مليون نسمة فقط
4. إن تجربة النرويج في الصندوق السيادي هي تجربة تنموية رائدة في إدارة الإيرادات النفطية حول العالم بشهادة المختصين والسياسيين والأكاديميين على حد سواء. ولكن ليس من العدل أيضاً التركيز على الصندوق السيادي كحل وحيد والتغاضي عن بقية سياسات التنمية المستدامة التي تعيشها النرويج وتعمل بشكل جاد للحفاظ عليها.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات:

أ. لقد وصل العراق إلى نهاية الطريق في سياسة الاقتصاد الريعي والاعتماد المفرط على الايراد النفطي في كل شيء. وجاء الهبوط في أسعار النفط بمثابة المنذر بالخطر الذي يهدد كيان البلاد وبالتالي يدعو إلى أنتهاج أستراتيجية اقتصادية تتبنى عملية التنمية المستدامة والخروج من نفق اللعنة النفطية. علماً بأن العراق يمتلك كل المقومات اللازمة للتحول والنهوض من خلال توافر الطاقات البشرية والخبرات والاحتياطات النفطية والغازية وغيرها. وذلك يستلزم بالضرورة بناء استراتيجية جديده للتربية والتعليم وتنمية بشرية قادرة على النهوض والتقدم، وأصلاحات جذرية في العملية السياسية وتشريع القوانين اللازمة لتشجيع الاستثمار والقطاع الخاص.

ب. انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي وليس العكس، وقد ادى ذلك الى ظهور احتكار شبه كامل للنشاطات الاقتصادية من قبل القطاع التجاري، وتشكيل طبقة من التجار الطفيليين مرتبطة مع اجهزة الدولة الادارية بمصالح متشابكة ترعاها رجالات سياسة

متنفذة تدافع عن هذه المصالح وتحميها وتسعى بشكل جدي لاضعاف القطاعين الصناعي والزراعي واجهاض اي بادرة من بوادر التنمية الاقتصادية المستدامة.

ت. سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة وبنسبة (95 %)، للسنوات 2005 – 2010 وبنسبة أقل من 85 % للسنوات 2011 – 2018 و تعاني المصادر الأخرى للإيرادات من مشكلة انخفاض قاعدتها وبصفة خاصة في جانب الرسوم والضرائب نسبة الى المجموع الكلي للإيرادات.

ث. اعتماد الموازنة الحكومية على توليد طبقة واسعة من شاغلي الوظائف الحكومية، تتسع باتساع الموارد النفطية في حقب الازدهار والنمو الاقتصادي ولا تضيق في حقب الركود والانكماش الاقتصادي، مما يزيد من المأزق المالي في البلد. ومارست الحكومات المتعاقبة خلال السنوات السابقة سياسة التوظيف الواسع غير المرتبط بالحاجة الفعلية أو بالإمكانات الاقتصادية القائمة أو المحتملة، في اقتصاد يعاني اختلالات بنيوية عميقة. وتقدر الاحصاءات إن عدد العاملين في الحكومة تجاوز (5) مليون، فضلاً على وصول عدد المتقاعدين الى (2) مليون تقريبا وهذا مما يعني إن الموازنة التشغيلية في جانبها الانفاقي أصبحت مقيدة (بقسط الرواتب الثابت علما انه يتزايد سنوياً). وبذلك حددت المرونة الانفاقية الحالية والمستقبلية، وحمّلت السياسة المالية أعباء لا فكاك منها، لاسيما وأن كل الدراسات تشير إلى تدني انتاجية العاملين في القطاعين العام والخاص.

ج. إن العوائد النفطية الكبيرة توفر الإمكانيات للحكومة للتغلب على عجز الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي وذلك من خلال فتح أبواب الإستيراد على مصراعيه وهذا سيقلل الحافز لدى الحكومة لتوجيه الإستثمارات لتطوير الانشطة الزراعية والصناعية وبما أن حجم السكان في إزدياد فالطلب الأستهلاكي سيكون متصاعدا أيضا، مما يؤدي الى زيادة تخصيصات الإستهلاك في الميزانية العامة على حساب الإستثمار. وهذا الأمر ينطوي على غياب الرؤية الإستراتيجية الثاقبة لدى الحكومة التي يجب أن تتحسب لنضوب النفط، كمصدر للعملة الصعبة وأن الحكومات بددت الثروة النفطية وانها لم تستطع خلق تنمية حقيقية، بل عمقت درجة إعتمادها على العوائد النفطية، بدلاً من إيجاد نشاطات إقتصادية أخرى، يمكن بواسطتها خلق توازن فيما بين فروع الإقتصاد.

ح. إلتزام العراق بموجب عقود النفط مع الشركات الى زيادة الإنتاج والتصدير لربع قرن قادم فهل تشكل سياسة نفطية كهذه، رؤية إستراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة؟ وهل ستخرج العراق من فلك الريعية والحلقة الإستهلاكية والإعتماد على التجارة الدولية؟

خ. الحاجة متوفر لإنشاء الصندوق السيادي للعراق للحفاظ على استقرار وضبط الإيرادات النفطية لامتصاص الصدمات التي من المحتمل أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي بسبب تقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية.

د. بعد عام 2003 تراجع الاقتصاد العراقي إذ تم تسريح القوى العاملة بعمر انتاجي بين 18–45 سنة وتحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد استهلاكي يشبع حاجاته عن طريق الاستيراد بالايرادات النفطية ولذلك تراجع مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اذ كانت ولا تزال العوائد النفطية تدار بقرارات فردية وتسخر للمصالح الحزبية والشخصية العبثية والتي توضح عدم استغلال واستثمار العوائد النفطية في مجالات التنمية إضافة الى الفساد المالي والاداري المتفشي في معظم مفاصل الاقتصاد.

ذ. زيادة تأثيرات العوامل الخارجية على الاقتصاد العراقي وتبعيته الكبيرة لاقتصاديات الدول الاخرى. والذي سينهار كليا في حالة تعرضه لاي هزة في اقتصاديات الدول المؤثرة .

ر. امام العراق فرصة ذهبية لاستغلال امكاناته المالية الحالية لتطوير اقتصاده ليتحول الى قوة اقتصادية فعالة وتحقيق رفاهيته وازدهاره. وكل هذا يتطلب استقرارا سياسيا وامنيا وسيادة القانون ومحاربة الفساد الاداري والمالي، في اطار وطني تتفق عليه القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة.

ز. إستمرار انخفاض اسعار النفط العالمية الى ارقام غير متوقعة يعتبر مؤشر خطر على الاقتصاد

العراقي والذي سينعكس سلباً على الموازنة التشغيلية من ناحية زيادة العجز المالي ومن ثم صعوبة تسديد رواتب الموظفين والصرفيات الضخمة وهذا يعطي مبرراً كبيراً لانشاء الصندوق السيادي لمواجهة هذه الحالات الغير متوقعة، وكذلك انخفاض أسعار النفط يؤدي الى انخفاض في الايرادت وإلى تقليص الاحتياطي من العملات الأجنبية والذي بدوره يقلل استيرادات البضائع الرأسمالية (الآلات والمكائن) ومن ثم تقليص الاستثمارات الداخلية وبالتالي زيادة نسبة البطالة والتراجع الاقتصادي كان واضحا من خلال كثرة العاطلين عن العمل ، تعطيل المشاريع الحكومية وتقليص المساعدات الحكومية.

2. التوصيات:

أ. إن إحصاءات وزارة التخطيط والبنك الدولي تشير الى ان اجمالي الناتج المحلي لعام 2018 يقدر بـ (200) مليار دولار وهذا يعني ان حصة الفرد العراقي أكثر من (5000) دولار سنوياً وما يعادل (6) مليون دينار سنوياً لكل فرد ومن هذه البيانات يتبين حجم الفساد المالي لذلك يتوجب انشاء صندوق سيادي من خلال تخصيص نسبة معينة تحدد بقانون من الايرادات النفطية للأجيال القادمة.

ب. العمل على تعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال دخول النفط الصناعة التكريرية والبتروكيمياوية وتصنيع الغاز وينعكس هذا على اسعار النفط لذلك لابد من العمل على تنمية القطاع النفطي بأعتبار ان الايرادات النفطية لا تزال تمثل الجزء الاكبر في تكوين الايرادات العامة وكذلك وضع سياسة نفطية يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من العوائد النفطية وعدم اقتصار صناعة النفط على الاستخراج والاسفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال ومن اهمها تجربة النرويج .

ت. قد يكون من المناسب اتباع نموذج النرويج من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتنمية الصناعة والمشاريع الصغيرة، ورفع نسبة مشاركة المواطنين في سوق العمل، وخاصةً مشاركة المرأة. مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الاقتصاد العراقي ما زال بحاجة إلى الاستمرار في بناء البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري من تعليم وصحة وخلق للوظائف، بالإضافة للعديد من الأولويات الاقتصادية المختلفة عن أولويات النرويج، لذلك قد يكون من المناسب للاقتصاد العراقي وضع خطة تنموية جديدة للإنفاق على الأولويات الاقتصادية.

ث. إن الاسواق العراقية أصبحت استهلاكية بامتياز خلال السنوات السابقة بسبب عدم السيطرة على المنافذ الحدودية وتدفق المواد والسلع الرديئة، كما أن سياسة الحكومات السابقة أضرت بالسوق المحلية وأضعفت القطاع الخاص إلى درجة اختفاء المنتج الوطني من الأسواق في صورة شبه تامة، لذلك من الضروري انعاش الصناعة والزراعة المحلية والذي سيؤدي الى تقليص العجز الحكومي بنسبة كبيرة ويوسع موارد الدولة المالية والى تحريك للسوق الداخلية.

ج. ضرورة أعطاء أولوية فائقة وأجراء مفاوضات مع أيران والكويت بشأن أستغلال حقول النفط المشتركة للحفاظ على ثروات البلاد قبل أن تُستغل من تلك البلدان ومنع حصول مشاكل نحن في غنى عنها في المستقبل وإعطاء الأولوية لأجراء الاتفاقات اللازمة والاستخراج سيزيد من أهمية العراق من خلال زيادة مخزونه النفطي وضمان مستقبل الأجيال القادمة.

المصادر

1. رحمن أمال، النفط والتنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية وإدارية– العدد الرابع ديسمبر .2008.
2. محمد غالي راهي، معن عبود علي، الخيارات المتاحة أمام العراق لتعظيم إيراداته النفطية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 2016.
3. الحيالي عبدالامير و فراس عبدالجبار: دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط ،دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة ديالى، 2009 العدد 33.
4. حسن، حارث "دولة الريع العراقية" مجلة السفير العربي الالكترونية" 2007، عدد/160 .
5. جونسون، جوردن "اللعنة النفطية" الاقتصاد السياسي (الدولة الريعية) معهد الدراسات الستراتيجية، 2007، بغداد.
6. د. العكيلي، ثامر حميد " Iraqi Border Fields" (MEES July 2012).

7. عادل عبد المهدي،الاقتصاد العراقي،اقتصاد مرتهن /اقتصاد مافيوي،مجلة الثقافة الجديدة، 2009، العدد 305، دمشق– سوريا.
8. http://www.alhayat.com/article/648817.
9. السباهي، مضر منعم ، العكيلي ، د. ثامر حميد، دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/2012.
10. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية : http://www.fcdrs.com البريد الالكتروني: info@fcdrs.com.
11. فاروق القاسم ، النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته، مركز دارسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت تشرين الثاني 2009.
12. التقرير السنوي للبنك الدولي لعام2017 .
13. بول كولبير أحد أكبر الاقتصاديين في جامعة أكسفورد والخبير في إدارة الموارد الطبيعية مؤتمر لممثلي الدول النفطية لعام 2016 .